ثقافة العولمة أم عولمة الثقافة..؟

د. عبد الحسين شعبان

إذا كان المتهم الأساسي الذي أدين في مؤتمر ديربن العالمي حول العنصرية أغسطس - سبتمبر العام ٢٠٠١، هو «السياسة العنصرية» لإسرائيل، فإن وجهة الاتهام تحولت إلى «العرب والمسلمين»، حين ظهر انتماء من نفذوا العمليات الإرهابية في ١١ (سبتمبر)، إليهم. ورغم مرور ٦ سنوات فإن الأضواء التي تم سرقتها عن مؤتمر ديربن لا تزال تُسلّط على أحداث سبتمبر.

ولم يشفع للعرب والمسلمين إدانتهم الشديدة لتلك الإعمال الإرهابية وتعاونهم من اجل استئصال شأفة الإرهاب، كما لم يغفر لهم أنهم كانوا ضحية الإرهاب على مدى يقارب عن ستة عقود من الزمان، سواء الإرهاب الموّجه من الخارج ضدهم، أو الإرهاب الداخلي الذي اشتد في الربع الأخير من القرن الماضي على يد جماعات متطرفة ومنغلقة وتدعي امتلاك الحقيقة، وهنا لابد من الإشارة إلى ان بعض هذه الجماعات المتطرفة كانت تحظى بتأييد ودعم من «الغرب» بصورة معلنة أو مستترة، بل أن بعضها جرت محاولات لتصنيعه، وتلك إحدى مفارقات الصراع في منطقتنا.

المعركة حاليا لا تدور بالجيوش وحدها، وسيلة للصراع، وليس الاقتصاد والايدولوجيا وحدهما علامات أساسية لهذا الصراع، بل امتد الصراع وشمل على نحو أوسع وأعمق تأثيراً الحقل الثقافي.

وليس عبثا أن يعبرّ الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك في حفل افتتاح اليونسكو الـ ٣٣ في (أكتوبر) ٢٠٠١ عن ذلك حين قال «ان القرن التاسع عشر شهد صراعات القوميات والقرن العشرين شهد صراع الإيديولوجيات، أما القرن الحادي والعشرون فقد شهد صراع الثقافات».

لقد جعلت «العولمة» العالم كله «قرية كونية» وان كنت من الذين يندون بالعولمة ويلحظون سلبياتها الكثيرة، إلا ان للعولمة ايجابياتها غير القليلة أيضا، وعلى النخب الفكرية والثقافية العربية والإسلامية والعالمثالثية ومعها نخب أوروبية وغربية متنوّرة، أن تسعى لعولمة حقوق الإنسان والمعرفة وثقافة التسامح والعدل والاستفادة من المنجز العلمي - التقني على المستوى العالمي لما فيه خير البشرية وسلامها وتقدمها ورفاهها.

وإذا كان رد الفعل شديداً وسريعاً إزاء ما نشرته صحيفة دانماركية وعدد من الصحف الأوروبية من صور مسيئة للرسول محمد صلى الله عليه وسلم أو من ما جاء في محاضرة البابا بنديكتوس السادس عشر، فإن ردود الفعل العربية والإسلامية إزاء ما صدر من قوانين لمكافحة الإرهاب رغم انها كانت مفصّلة عليهم أو إزاء ما يجري في سجن غوانتانامو لم تكن بالمستوى المطلوب.

ثمة وجهتا نظر خاطئتان في رؤية كل من الغرب إلى العرب والمسلمين وفي رؤية العرب والمسلمين إلى الغرب بشكل عام، وان كنت لا أنفي التمايز في المواقف لكلا للفريقين، إلا أن هذا ما زال هو السائد، بل واليومي والذي يحدد علاقة السياسة بالثقافة أحيانا وبالعكس.

فالمسلمون يؤلفون نحو مليار وأربعمئة مليون أو ما يقارب ذلك، وهم متوّزعون على أكثر من ٦٠ بلدا بينهم ٥٧ دولة إسلامية (عضو في المؤتمر الإسلامي) إضافة إلى بلدان يشكّل المسلمون جزءا كبيراً من سكانها (أقلية عددية كبيرة) مثل الهند وأثيوبيا، كما أن هناك ١٦ مليون مسلم في روسيا وحدها، وبهذا المعنى فإن سكان العالم الإسلامي يؤلفون نحو خمس سكان العالم، كما تؤلف البلدان الإسلامية نحو ثلث دول العالم البالغة ١٩٢ دولة، ولذلك يخطأ الغرب حين يأخذ كل هذا التنوّع بجريرة ارتكاب أو ذنب ليسوا مسؤولين عنه.

لقد ظل الفهم قاصراً في النظر إلى المسلمين باعتبارهم «كتلة واحدة» «والإسلام شيء واحد»، بل هناك إدغام وتشوّش أحياناً في توصيف الجماعات الإسلامية والإسلام أو بين المسلمين والإسلاميين والاسلامويين، وذلك في حمّى الحديث عن «التهديد الإسلامي» و«الخطر الإسلامي»، وباستعادة لغة الحرب أحيانا عند الحديث عن الإسلام باعتباره «عدواً» وليس المكوّن الثقافي لمئات الملايين من البشر.

وحسب وجهة النظر هذه تكاد تكون غالبية المسلمين «مجبولة» على الإرهاب وعلى «العدوانية» التي تدمغهم دون تمييز أو تمحيص أو محاولة للفهم بأصول الدين وبالقانون والأنظمة السائدة وبالسياسة المتبعة وبالعلاقات الدولية، ناهيكم عن التنوع والاختلاف التي تمتاز به المجتمعات الإسلامية مثل غيرها من المجتمعات.

فللإسلاميين وللمسلمين بشكل عام آراء مختلفة في السياسة والمجتمع والعلاقات تبعاً لاختلاف المصالح والأهداف والتصورات. والإسلام ليس كله ولا حتى المسلمين كلهم أو معظمهم أو حتى جزء مؤثر منهم يؤيدون تنظيم القاعدة أو رؤية حكومة طالبان الأفغانية أو نموذج أسامة بن لادن او قطع الرقاب وجزّ الأعناق وتفجير السيارات المفخخة التي تقوم به الجماعات التكفيرية والإرهابية.

ولعلهم لا يرحبون بقيام دولة دينية لما أفرزته التجربة المريرة في أفغانستان وغيرها من «الأنظمة الإسلامية»، بل ان قسماً كبيراً وحاسماً من الإسلاميين ناهيكم عن المسلمين لم يؤيدوا إجراءات حكومة طالبان وتعصب تنظيم القاعدة والتوجهات الإرهابية التي اعتمدها، بما فيها تحطيم التماثيل البوذية في باميان باعتبارها «غير إسلامية» وهو موقف فيه الكثير من انعدام الذوق والحس الجمالي ناهيكم عن كونه تفريطا بثروة تاريخية عالمية ذات قيمة لا تقدر بثمن، وكذلك الموقف من المرأة وقضايا التقدم الاجتماعي والمجتمع المدني والتفاعل مع الحضارة الإنسانية.

المجتمعات العربية والإسلامية مثل غيرها من المجتمعات الإنسانية تمثل حضارة وتاريخاً وقيماً وتوّجهات فكرية وقومية وثقافية واختلافات سياسية ومدارس نظرية بخصوص التنمية والتطور، وهي تتأثر بالعالم وبكل ما يجري حولها من تقدم وعلوم وتكنولوجيا وأفكار ومتغيرات .

ومع أن هويتها العامة هي الإسلام، فهو ليس دينا فحسب، بل هو في نهاية المطاف حضارة لأمم وشعوب وتكوينات عرقية واثنية ولغوية وأصول متنوعة، ساهم الإسلام في حياتها دون أن يضع حاجزا أمام انخراطها في الركب الحضاري نحو الحداثة والديمقراطية وحقوق الإنسان ، وهو ما يتم التطلع نحوه بشكل كبير وهو ما يجري الصراع حوله بشكل أكبر بين التيار التقليدي والتيار الحداثوي.

وإذا كانت نظرة «الغرب» إلى الإسلام قاصرة، وإنْ كانت بالطبع نظرة غير موحدة بحكم وجود تيارات وتوجهات فكرية وثقافية مختلفة، إلا أن هذه هي نظرة الغرب السياسي، وبخاصة إزاء التيارات الاسلاموية التي قد تشمل أحياناً الإسلام ككل لأسباب سياسية.

فإن النظرة السائدة في العالم العربي والإسلامي إلى «الغرب» هي الأخرى نظرة «كلانية» او كلية، أي شمولية مستندة إلى التاريخ أحيانا بل تلجأ إلى استحضاره بشأن الصراع بين «الغرب» و«الإسلام» كلما وجدت حاجة إلى دعم وجهات نظرها الراهنة، فهو صراع تاريخي، حتمي منذ «حروب الفرنجة» ولا أقول الحروب الصليبية وقبلها في الفتوحات الإسلامية، بل إنها حرب «صليبية جديدة» كما يذهب البعض.

الصراع إذن حسب وجهة نظر بعض المتطرفين والمتعصبين في العالمين العربي والإسلامي مثلما هو رأي المتطرفين اليمينيين في «الغرب» هو صراع متوارث، قيمي وديني وأخلاقي، لا سبيل للتلاقي أو التعايش معه، لأن الحضارة الغربية هي حضارة مسيحية - يهودية، ويتم دمغها أحيانا «بالكافرة» وحسب هذا المفهوم فهو صراع تناحري لا سبيل إلى حلّه سلماً أو اعترافاً بالآخر، وذلك دون النظر إلى المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة والمشتركات الإنسانية.

وإذا كانت السياسة في المحصلة تعبيراً عن صراع واتفاق المصالح وليس اختلافات عقائدية فحسب، فإن الثقافة هي جسر التواصل بين البشر والكيانات بحثاً عن المشتركات الإنسانية وفي إطار حقول المعرفة. والثقافة في نهاية المطاف معرفة، والمعرفة سلطة على حد تعبير الفيلسوف البريطاني فرانسيس بيكون.

وعلى العرب والمسلمين تنمية سلطتهم بالمعرفة . وكانت تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة قد كشفت حجم النقص الفادح في المعرفة والحريات التي تعتبر من أهم معوقات التنمية في البلدان العالمثالثية ومنها البلدان العربية والإسلامية، إضافة إلى تهميش دور المرأة وعدم الإقرار بحقوق الأقليات.

المداولة والشراكة والحوار وسيلة للتواصل الحضاري ولتعزيز وتطوير جسر الثقافة، الذي يمكن استخدامه سلبا أو إيجابا، «فالغرب» ليس وحده مسؤولاً وان كانت مسؤوليته أساسية ولا يمكن تخفيفها تحت أي مبرر كان، في الإجابة عن بعض الأسئلة التي تضعها تحديات العولمة في إطار الثقافة الكونية متعددة المشارب والأصول والتكوينات، ومن هنا يتعاظم القلق المشروع لدى مئات الملايين من المسلمين حين تنتشر وتستشري بعض النزعات العنصرية في الغرب ليس على الصعيد السياسي فحسب بل على الصعيد الثقافي أيضاً» تلك التي تستخف بمقدسات المسلمين وتسيء إلى معتقداتهم !!

نقلا عن/ صحيفة (البيان) الاتحادية

السعودية تستحوذ على 25 % من إجمالي الناتج القومي العربي

تدخل المملكة خلال السنوات الخمس المقبلة مرحلة جديدة في النمو الاقتصادي في كافة المجالات.. مما يجعلها مرشحة لأن تكون الأقوى اقتصاديا على مستوى منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد أن تم الإعلان عن فرص استثمارية في كافة القطاعات بأكثر من ٦٢٣ مليار دولار خلال السنوات العشرين المقبلة.. بدليل تعاظم فرص الاستثمار والعوائد الاقتصادية والاجتماعية في المملكة وتدفق المستثمرين الأجانب والشركات العالمية الكبرى وكذلك عودة الأموال السعودية المهاجرة.. حيث قدر حجم الاستثمارات السعودية في الخارج بما يتجاوز ٥٠٠ مليار دولار نصفها في الوطن العربي.

جلب الاستثمارات

اعتمدت الجهات المختصة في المملكة خلال الفترة الماضية على آلية وبرامج محددة لعرض الفرص الاستثمارية شملت أوروبا وأمريكا وغيرها من دول العالم.. معتمدة على المعطيات الموجودة في الأراضي السعودية وتنوع الاستثمار للفريق المكون من عدة جهات ذات العلاقة والتي قامت بالجولة ومنها الاستثمار في البنية التحتية الأساسية والمقدرة بنحو ١٤٠ مليار دولار، فيما يستحوذ قطاع البتروكيماويات على قرابة ٩٢ مليار دولار من اجمالي الفرص المتاحة، ويستحوذ قطاع الكهرباء والمياه نحو ١٥٠ مليار دولار، ويأتي قطاع الاتصالات على قرابة ٦٠ مليار دولار.. فيما يقدر حجم الاستثمار في السياحة بأكثر من ٥٣ مليارا والغاز الطبيعي بنحو ٥٠ مليارا.. والزراعة بنحو ٣٨ مليار دولار.

وقدم الفريق الذي قام بجولة للعديد من العواصم العالمية كافة الإجابات على التساؤلات التي طرحها رجال الأعمال الغربيين في الندوات واللقاءات التي تمت.. وبرغم أن اتخاذ القرار بالاستثمار يعود إلى المستثمر نفسه وأن رأس المال عادة وفي كل موقع يوصف دائما بالجبان.. حيث يمر القرار الاستثماري عبر عدة نقاط متمثلة في جمع المعلومات وحساب العائدات المتوقعة والمخاطر المحتملة ولذلك فإن مبدأ الربح والخسارة وارد في كل قرار استثماري.. إلا أن ما تم تقديمه خلال الجولة يدفع الطامحين في الاستثمار للدخول في السوق السعودي الواعد بكثير من الأرباح للمستفدين.

وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر سوق اقتصادي حر في منطقة الشرق الأوسط من خلال استحواذها على ٢٥٪ من إجمالي الناتج القومي العربي إضافة إلى أن المملكة العربية السعودية تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم ويقدر بنحو ٢٥٪ وتوفر الطاقة للمشاريع الاستثمارية بأقل الأسعار على مستوى جميع دول العالم، الأمر الذي يجعل السعودية هي الاختيار الأمثل والوجهة المثالية للمشاريع التي تعتمد على استهلاك الطاقة، إضافة إلى عدد من الموارد الطبيعية الواعدة في مجال التعدين.

كما أن الموقع الجغرافي للمملكة يجعلها منفذا سهلا لأسواق أوروبا وآسيا وإفريقيا، ويتمتع سوقها بقدرة شرائية عالية ويشهد سوقها المحلي توسعا مستمرا.. ومن أبرز المقومات للاستثمار في السعودية الريال السعودي من أكثر العملات في العالم استقرارا، حيث لم يكن هناك تغير كبير في قيمة صرفه خلال العقود الثلاثة الأخيرة ولا توجد هناك أية قيود مفروضة على الصرف والتحويل بالعملات الأجنبية وتحويل رؤوس الأموال والأرباح للخارج.

أما معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية فهي منخفضة جدا، وتسعى المملكة لتوقيع اتفاقيات ثنائية مع عدد متزايد من الدول فيما يتعلق بتشجيع وحماية الاستثمار، ومنع الازدواج الضريبي، يضاف إلى ذلك أن الشريحة العظمى من السكان في المملكة من فئة الشباب وهي نسبة متزايدة بصفة مستمرة، إذ يقدر أن أقل من ١ - ١٥ سنة تمثل حوالي ٤٥٪ من إجمالي عدد السعوديين، وهو ما يتوافق مع خطط الدولة وتركز على زيادة وتطوير الموارد البشرية لتشمل كافة الفئات والأعمار مما يتيح فرصا أكثر أمام المستثمرين لاختيار العمالة المطلوبة خاصة وأنه تم إنشاء العديد من المعاهد التعليمية العامة والخاصة ومرافق البحث والتطوير.

ويتيح نظام الاستثمار الأجنبي للمستثمر في جميع الأنشطة الاقتصادية -عدا النشاطات الواردة بقائمة النشاطات المستثناة من الاستثمار الأجنبي التي التزمت المملكة بتقليصها إلى حد كبير بموجب اتفاقيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية- الحق في أن تكون كفالتهم وكفالة موظفيهم على المشروع المرخص وكذلك الحق في امتلاك العقارات الخاصة بنشاطات شركاتهم وتتمتع كافة مشروعات الاستثمار الأجنبي المرخصة بنفس المزايا والحوافز والضمانات المتاحة للمشروعات المحلية التي تشمل كافة الحوافز المنصوص عليها بموجب نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية والذي يتضمن إعفاء واردات البضائع والمعدات الصناعية من الرسوم الجمركية والمعاملة التفضيلية للمنتجات الوطنية لتأمين المشتريات الحكومية، مع إمكانية الحصول على الأرض بالمدن الصناعية بتكلفة رمزية وتملك العقارات اللازمة للمشروع بما في ذلك الإقامة والسكن للموظفين، كما توفر السعودية فرص التمويل الحكومي بتكاليف منخفضة.

وتستحوذ المملكة على المركز الأول في العالم العربي في حجم الصادرات وحجم الواردات، كما تحتل المركز السابع من الدول الأقل في التضخم في العالم IMD، والدولة السابعة في حجم إجمالي المدخرات المحلية في العالم IMD.، وهي ضمن أفضل ثماني دول في سياسة سعر تحويل العملة IMD، وهي ضمن أكبر ٢٥ دولة في العالم إجمالي المدخرات النقدية Index of Economic Freedom، كذلك هي ضمن الدول الـ٢٤ في العالم الأقل في توفر القروض بتكاليف منخفضة من الصندوق السعودي للتنمية الصناعية، وهي ضمن أفضل ثلاث دول في العالم من حيث تكاليف تسجيل الملكية في العالم Doing Business ٢٠٠٦.

وتعتبر المملكة أكبر رصيد استثمار أجنبي في العالم العربي منذ عدة سنوات وحتى الآن «تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار»، إضافة إلى أنها أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط بناتج محلي إجمالي تجاوز ٣٠٠ مليار دولار ومتوسط نسبة نمو ٦٪ خلال السنوات الثلاث الأخيرة، مع عدم وجود أشكال متعددة من الضرائب «باستثناء ضرائب الأرباح على الشركات الأجنبية وقدرها ٢٠٪ مع السماح بترحيل الخسائر لعدد غير محدود من الاستثمار».

النفط وعوائده

توقع اقتصاديون أن أسعار النفط القياسية والتي كسرت حاجز ٧٢ دولارا في الأسواق العالمية من الربع الثالث للعام الحالي ٢٠٠٧ ستسجل عائدات كبيرة لدول الخليج، وأن يتخطى صافي الصادرات النفطية ٥٠٪ مع نهاية الربع الأخير عن الأعوام الماضية، بزيادة قد تصل إلى ٧٠ مليار دولار في قيمة الصادرات.

وتشير تقديرات المختصين إلى أن هذه الأسعار لن تشهد انخفاضا على المدى القصير للعديد من الأسباب وستتراوح بين ٧٠ - ٧٤٪ في الأسواق العالمية، خاصة أنه لم تتم الاستفادة من الطاقة البديلة على مستوى العالم بالنسب المطلوبة إذ لم يتجاوز حجم الاستفادة ١٧٪ في كافة دول العالم.

ويرشح الاقتصاديون أن تستفيد دول المنطقة من عائدات النفط في البنية التحية مثل إنشاء الطرق والمستشفيات، الموانئ وبناء الجامعات وغيرها من المشاريع الحيوية التي تساعد في رفع المستوى المعيشي لدى المواطن، وهو ما نهجته المملكة في تنفيذ العديد من المشاريع خلال الفترة الماضية في كافة المناطق السعودية والتي تعود على المواطن بالنفع العام. ويعد النفط عامل حسم لسنوات مقبلة، خاصة أن عددا من الدول - منها إيران والعراق- يزداد لديها الاستهلاك الداخلي من النفط مما يقلص عملية التصدير، كذلك انخفاض الطاقة الإنتاجية لبعض الدول المنتجة للنفط وذلك بسبب جفاف بعض الآبار لديها، موضحا أن المملكة من الدول المحافظة على عملية التصدير وفق الحصص المقررة لذلك، كما أن النفط سلعة إستراتيجية يزيد الطلب عليها عالميا وهناك العديد من العوامل التي تلعب في تغير سعره في الأسواق العالمية ومنها السياسة، والتغيرات المناخية، وقلة المعروض وزيادة الطلب.

وقد أكد تقرير صادر من شركة أرامكو السعودية أن أنواع الوقود الأحفورية ستبقى هي المصدر الرئيس للطاقة وأساس التنمية الاقتصادية ورخاء الشعوب، وتوقع التقرير أن يتزايد الطلب العالمي على النفط من ٨٤ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٠٥ إلى ١١٦ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٣٠، وأن البلدان النامية ستكون، مرة أخرى، هي مصدر ٧٠٪ من هذه الزيادة على الطلب. ويعول اقتصاديون على ما اتخذته شركة أرامكو من خطوات منها تنفيذ ٦ مشاريع رئيسية لزيادة إنتاجها من النفط الخام بطاقة إنتاجية تبلغ ٣ ملايين برميل يوميا لتعويض النقص الطبيعي ليصل إلى ١٢ مليون برميل مع نهاية ٢٠٠٩، من نمو الاقتصاد المحلي من خلال المشاريع التي تم وسيتم تنفيذها والتي ستساعد في إيجاد وظائف متعددة ومتنوعة لمختلف شرائح المجتمع، والتي تتوافق مع الخطط التي وضعتها الجهات المعنية في توفير الكوادر الوطنية الشابة وخريجي الجامعات والمعاهد من خلال برامج التوظيف المتعددة لمجموعة من المهن التي يحتجها سوق العمل. وكانت وكالة الطاقة الدولية قد طالبت في الثلث الأول من العام الحالي البلدان الكبرى المنتجة للنفط باستثمار المزيد في الطاقة الإنتاجية وتعزيز المخزون لتلبية الطلب على المدى الطويل، إلى جانب منع حدوث أي تقلب في السوق خلال الأحداث غير المتوقعة، موضحة أن معدلات الاستثمار ونمو الطاقة في كل الدول المنتجة ليست كافية لتوفير النفط على المدى الطويل.

وأشار اقتصاديون إلى أن زيادة الآمال الأجنبية في المنطقة العربية وتحديدا في الخليج تعود إلى فتح قطاعات جديدة أمام الاستثمار والتحسن المستمر في مناخ الاستثمار، وتعدد الفرص الاستثمارية المطروحة للمنافسة، وهو عامل حسم في تزايد المستثمرين للقدرة الهائلة التي تتملكها السعودية على مستوى العالم في المنتج الرئيسي النفط.

العوائد على المجتمع

يعول الخبراء على أن انفتاح الاستثمار وحجمه الكبير سيكون لهما مردود مباشر على المواطن من خلال تنويع فرص العمل في كافة القطاعات ولجميع شرائح المجتمع السعودية، إذ يقدر وفقا لخبراء أنه مع تدفق الاستثمارات سيكون ما مقداره ١٥٠ ألف وظيفة مختلفة حتى نهاية ٢٠١٣، ومرشحة للزيادة خاصة بعد المشاريع والمدن الاقتصادية الكبرى التي تم الإعلان عنها، خاصة وأن وزارة العمل قامت بتوقيع العديد من الاتفاقيات مع العديد من الشركات الوطنية والعاملة في البلاد إلى توظيف الشباب السعودي وفق برامج متطورة، إضافة إلى بناء معاهد لتدريب الشباب في عدة مهن مختلفة، ويأتي ذلك في إطار إعادة هيكلة الوزارة لخدمة الشباب واستيعاب أعداد كبيرة من الشباب السعودي من خلال تطوير الكوادر البشرية، كذلك الاستفادة من القرارات والأنظمة في توفير فرص عمل متميزة. وتشير التقديرات إلى أن من أبرز الفوائد المرجوة خلال الفترة المقبلة هو استكمال الخطوات السابقة في إيجاد فرص عمل تستوعب النمو المتزايد في النمو السكاني وزحف سكان القرى والمحافظات للمدن الكبرى للعمل في مواقع مختلفة بعد إخضاعهم للتدريب والتطوير. وتركز المملكة وفق خططها على التعليم في بكل مراحلة من خلال إنشاء الجامعات والمعاهد والمدارس في مختلف المدن والقرى، بهدف تنمية الشباب الذي يشكل ٦٠٪ من سكان البلاد في شتى المراحل وتطوير أدائهم المهني، وذلك بهدف تهيئتهم لدخول سوق العمل وشغل العديد من المهن والوظائف.

ويؤكد اقتصاديون أن العوائد من تدفق الاستثمار الأجنبي وعودة الأموال المهاجرة ستساعدان في تحسن الوضع المعيشي للفرد وسيرتفع معدل النمو الاقتصادي للأسرة السعودية بنسب كبيرة، وهو ما بدا واضحا من انخفاض كبير لمعدل البطالة ليصل إلى أدنى مستوى.

الأمير الوليد يعد داعم رئيسي للعلاقات السعودية-الفرنسية

وزيرة الثقافة والإتصال الإعلامي الفرنسية تسلم الأمير الوليد "الميدالية الذهبية"

باريس / متابعة / فراس اليافعي :

مُنح صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال بن عبدالعزيز آل سعود، رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة الميدالية الذهبية بالعاصمة الفرنسية باريس. وسلّمت الميدالية الشرفية لسمو الأمير معالي وزيرة الثقافة والإتصال الإعلامي السيدة كرستين البانيل تقديراً لمساهماته في توثيق العلاقات السعودية-الفرنسية في الجانب الثقافي ولدعمه لتقريب وجهات النظر بين الشرق والغرب والتفاهم فيما بينهم. وبهذه المناسبة علق سموه: "يشرفني الحصول على هذه الميدالية التقديرية وخاصة لأنني أكن لفرنسا وشعبها مكانة خاصة في قلبي". وقد حضر الحفل مساعدة المديرة التنفيذية بمؤسسة المملكة الأستاذة لطيفه البصير.

هذا وفي عام ٢٠٠٦، قلّد فخامة الرئيس الفرنسي جاك شيراك الأمير الوليد وسام الشرف الفرنسي برتبة قائد في حفل رسمي رفيع بقصر الإليزيه ويعد الوسام الأعلى من دولة فرنسا، والذي كرم به سموه تقديراً لمساهماته في توثيق العلاقات السعودية-الفرنسية في الإقتصاد وإدارة الأعمال والثقافة.

والجدير بالذكر أن الأمير الوليد تبرع بمبلغ ٢٠ مليون دولار لتمويل مشروع إنشاء قسم متحفي جديد يبرز الثقافات والفنون الإسلامية في متحف اللوفر Louvre، وتعد هذه الهدية الأولى من نوعها في تاريخ المتحف العريق وستساهم بإنشاء قسم دائم لمجموعة الفنون الإسلامية التاريخية التي تشمل ١٠،٠٠٠ قطعة فنية.

وللأمير الوليد تواجد قوي في فرنسا عن طريق الإستثمارات التابعة لشركة المملكة القابضة التي تشمل فندق جورج الخامس George V الذي قام سموه بشرائه بمبلغ ١٨٥ مليون دولار وتحديثه بمبلغ ١٢٠ مليون دولار، ومن ثم تم إعادة افتتاحه بنهاية ١٩٩٩ بعد ترميمه كاملاً بشكل أعاد مجده ورونقه السابقين وتم تصنيفه لستة اعوام متتالية كأفضل فندق في العالم. وفي عام ١٩٩٤، استثمر سموه ٣٤٥ مليون دولار أمريكي في منتجع ديزني لاند في باريس Disneyland Paris الذي يعتبر أهم مشروع سياحي في أوروبا ويستقطب أكثر من ١٢ مليون سائح سنوياً.

أخبار متفرقة

نوفمبر القادم..أبوظبي تستضيف مؤتمر السلامة والأمن البيولوجي

أبوظبي / وام :

تحت رعاية سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة هيئة البيئة أبوظبي .. تنظم الهيئة والمجلس الدولي للعلوم البيولوجية /مؤتمر السلامة والأمن البيولوجي ٢٠٠٧/ بفندق هيلتون أبوظبي في الفترة من ١٢ إلى ١٤ نوفمبر القادم بحضور متخصصين في مجال السلامة والأمن البيولوجي من مختلف مناطق العالم.

ويناقش المؤتمر موضوع السلامة والأمن البيولوجي والأمراض المعدية مع التركيز على منطقة الخليج والشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إطار تزايد الاهتمام بالسلامة والأمن البيولوجي نتيجة للتطورات الدولية الرئيسية بما في ذلك عولة الاقتصاد العالمي والنمو السريع للاتصالات والنقل والتجارة والتقدم التكنولوجي إلى جانب زيادة الوعي بأهمية التنوع البيولوجي وقضايا البيئة.

ويغطى المؤتمر أربعة محاور رئيسية تتضمن تحديد التحديات..والمخاطر البيولوجية وكافة شبكات مراقبة الأمراض وتعزيز السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي والسياقات العالمية والمحلية والتعليم والتدريب من اجل السلامة والأمن البيولوجي.

وسيتم التركيز خلال المؤتمر على قصص النجاح في مجال شبكات مراقبة الأمراض المعدية على المستويات الوطنية والإقليمية.

وفيما يخص منطقة الخليج والشرق الأوسط وشمال إفريقيا سيتم تحديد الأولويات لتعزيز السلامة والأمن البيولوجي.

وذكر ماجد المنصوري الأمين العام - لهيئة البيئة - أبوظبي ان مخاطر الأمن البيولوجي تزايدت في مختلف أرجاء العالم مما دفع العديد من الدول المتقدمة إلى وضع نظم لتنظيم وإدارة السلامة والأمن البيولوجي ولمواجهة هذه المخاطر نحن بحاجة إلى بناء شبكة عالمية والتي سنتمكن من خلالها من وضع وتبادل أفضل الممارسات في مجال البحوث والنشاطات الهادفة إلى تنظيم وإدارة السلامة والأمن البيولوجي .

وتوقع تيرنس تايلور الرئيس والمدير العام للمجلس الدولي للعلوم البيولوجية أن يساهم هذا المؤتمر بوضع اللبنة الأساسية لشبكة من الخبراء في هذا المجال تضم ممثلين من البلدان المعنية مشيرا إلى أن هذه الشبكة ستساهم عمليا في تحسين إدارة السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي وتعزيز مراقبة الأمراض المعدية.

وستعقد في اليوم الأخير للمؤتمر / ١٤ نوفمبر/ حلقة نقاش والتي من المتوقع أن تساهم مناقشات المشاركين فيها بالخروج بمجموعة توصيات ووضع أسس لمتابعة تنفيذ التوصيات على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

يذكر أن المجلس الدولي للعلوم البيولوجية هو مؤسسة غير ربحية تعمل بنظام العضوية حيث يسعى المجلس الذي يقع في واشنطن إلى تعزيز السلامة والأمن البيولوجي من خلال تأمين التقدم في العلوم البيولوجية وتسهيل الشراكات بين الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات الدولية الحكومية وجمعيات العلوم البيولوجية.

6 مجمعات مالية لـ «البحرين والكويت» خلال 2007م

المنامة / وكالات :

قال المدير العام والرئيس التنفيذي لبنك البحرين والكويت فريد الملا «إن البنك يعتزم رفع عدد مجمعاته المالية إلى ٦ بإضافة ٤ مجمعات جديدة خلال العام الجاري وذلك في إطار خطط البنك التطويرية لمختلف الخدمات في الوقت الذي يسعى فيه إلى توسيع نشاط شركة أنفيتا لخدمات الاتصالات التابعة للبنك».

وقال الملا أن البنك قام باستحداث إدارات جديدة من أجل توسعة الأنشطة، إذ تم استحدث إدارات متخصصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدارات للتمويل عن طريق إدارة النقد «cash management» والتمويل التجاري «Trade Finance».

وكان البنك قد افتتح مجمعاً مالياً في مدينة المحرق ليضاف إلى مجمعين آخرين تم فتحهما في وقت لاحق في كل من العدلية ومنطقة البديع الأمر الذي قد يعني الاستغناء عن مزيد من الفروع ودمج عملياتها في مجمعات مالية تتوافر فيها خدمات أكثر وتستوعب عمليات مصرفية أكثر ولوقت أطول.

واستبعد الملا قيام البنك بفتح فروع في دول خليجية مثل السعودية التي سمحت بفتح فروع لمصارف أجنبية، وقال «فتح الفروع في دول مجاورة في حد ذاته نحن لا نرى فيه المردود المناسب لأن الفرع الواحد كلفته كبيرة وربما الأمر يختلف إذا ما كانت هناك شبكة فروع فالأمر مختلف لكنني لا اعتقد أن الجهات الرقابية في دول التعاون ستسمح بذلك».